

مجلة الهلال

يناير 2001

حل لغز حريق القاهرة (26 يناير 1952) من الفاعل!؟

بقلم د. رعوف عباس

يوم السبت 26 يناير 1952 كان منذ صباحه الباكر يوما حزينا، فقد انفجر بركان الغضب في صدور المصريين جميعا بسبب ما حدث بالإسماعيلية في اليوم السابق (يوم الجمعة) عندما حاصرت قوات الجيش البريطاني محافظة الإسماعيلية وطالبت الشرطة المصرية بالاستسلام، فقاوم الجنود بقيادة ضباطهم الشبان حتى آخر طلقة، فكانت مذبحه راح ضحيتها عدد من شهداء الشرطة، وأسر قادتهم من الضباط. باتت مصر ليلة الجمعة - السبت دون أن يغمض لها جفن، وكان من الطبيعي أن يشهد صباح السبت تعبيرا شعبيا عن هذا الغضب في صورة مظاهرات شارك فيها جنود وصف ضباط بلوكات النظام (وهي فرق الطوارئ الشبيهة بما يسمى اليوم بالأمن المركزى) كما شارك فيها الطلبة والعمال، وكان من الطبيعي أن تتجه هذه المظاهرات إلى موقع مجلس الوزراء والبرلمانوا إلى ساحة عابدين تعبر عن سخطها على النظام ممثلا في أركانه الأساسية.

ومن الواضح انه لم تكن هناك قيادة موحدة تحرك تلك المظاهرات على نحو ما حدث عام 1946 عندما تولت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" قيادة وتوجيه العمل الجماهيرى فى شكل جبهة وطنية لم يخرج عليها سوى "الإخوان المسلمون" فقد كانت مظاهرات "السبت الأسود" (كما سمته الصحافة المصرية) متعددة ومتفرقة، اتخذت طابعا سلميا، ورددت شعارات الاستتكار المعادية للاستعمار، والمطالبة بالاستقلال، والمعبرة عم السخط الموجه ضد أركان النظام. ووسط هذه المظاهرات السلمية التى شاركت فيها جماهير لا تحركها قيادة واحدة منظمة، كانت هناك مجموعة مجهولة الهوية، يرتدى أفرادها ملابس ذات لون موحد، قدر عددها فى مختلف الروايات بنحو الثلاثين فردا، انطلقت وسط القاهرة تضرم النار فى الملاهى والبارات والمحال التجارية والشركات المملوكة للأجانب دون تمييز. وأجمعت مختلف الشهادات أن فرقة إضرام النار على مستوى رفيع من التدريب وعلى درجة عالية من الاستعداد إذا كانت مجهزة بوسائل النقل التى تسهل حركتها وبالمواد الملتهبة (صفائح البنزين، مسحوق مساعد على الاشتعال، كرات من القماش، أدوات حديدية لكسر أبواب المحلات)، وهم يضرمون النار بأسلوب متقن لتندلع فى الهدف كله بصورة يصعب معها إنقاذه، ثم ينتقلون بسرعة وخفة إلى هدف آخر. كما أنهم لم

يتحركوا كفريق واحد بل كانوا ينقسمون إلى مجموعات صغيرة لكل منها جدول أعمال محدد ومهام معلومة.

إهتراء النظام القائم

وهكذا بدأت الحرائق ظهر السبت بكازينو الأوبرا، ثم امتدت لتشمل كل منطقة وسط البلد حيث مركز التجارة والأعمال وحيث يتركز نشاط الأجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان من المنطقي أن تعجز فرق الإطفاء بالقاهرة بإمكاناتها المتواضعة عن مواجهة هذا الحريق الشامل.

قيل في بعض الروايات أن الجماهير مزقت خراطيم الحريق عندما حاولت فرقة المطافئ إطفاء حريق كازينو الأوبرا، وقيل بل جنود الشرطة هم الذين فعلوا ذلك وسمع صاحب هذا المقال من عبد الفتاح حسن باشا مباشرة أن خراطيم المطافئ كانت مهترئة يتسرب منها الماء فلا يخرج منها إلا خيط رفيع من الماء يتساقط بين أقدام رجال الإطفاء فلا يصل إلى ألسنة اللهب، وأضاف الرجل "كان المشهد يعبر بصدق عن إهتراء النظام القائم".

وفى الوقت نفسه الذى اشتعلت فيه النيران فى قلب قاهرة الخديوى إسماعيل كان حفيده الملك فاروق ينظم الوليمة الرابعة من سلسلة الولائم التى دعا فيها جلالته ضباط الجيش والشرطة إلى تناول الغداء على المائدة الملكية ابتهاجا بمولد ولى العهد الأمير احمد فؤاد. كان مقررا أن تقام الوليمة يوم 23 يناير فأرجئت (لسبب مجهول) إلى 26 يناير، وعندما كانت النيران تشتعل فى قلب قاهرة الخديوى إسماعيل، كان كبار ضباط الجيش والشرطة يتدفقون بزى التشريفه الرسمى على الأعتاب الملكية الكريمة فى عابدين، وكان من الصعب الوصول إلى القصر وتعكير صفو ومزاج صاحب الجلالة لسبب "تافه" مثل احتراق العاصمة الذى كان يقتضى وجود أولئك الضباط فى مواقعهم لمواجهة الموقف.

خلفية تلك الأحداث

أما خلفية الأحداث التى أدت إلى بلوغ المأساة ذروتها بحرق القاهرة فمعروفة للمخضرمين من أمثالنا، ممن عاصروا الحدث، ولكن تغيب عن وعى الكثيرون ممن بلغو مرحلة الكهولة اليوم إلا أولئك الذين يعشقون أن يبحثوا عن الأصول بإمعان النظر فى التاريخ. لذلك لا بأس أن نشير هنا باختصار إلى خلفية تلك الأحداث التى تعود إلى عجز النخبة السياسية المصرية عن التوصل إلى حل للقضية المصرية بتحقيق الاستقلال التام عن طريق التفاوض بعدما أثبتت الحرب العالمية الثانية أن معاهدة "الشرف والاستقلال" التى وقعت عام 1936 كانت وهما، فقد تحملت مصر أعباء إعالة قوات الحلفاء وتعرضت لأخطار حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل بما تبع ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وفشلت جولات المفاوضات التى دارت بين النخبة السياسية المصرية والإنجليز والتى كان آخرها مفاوضات 1651 التى دفعت حكومة الوفد - تحت ضغط الحركة الوطنية- إلى إلغاء المعاهدة من

طرف واحد، وبذلك فتح الباب أمام خيار الكفاح المسلح، وبدأ كل فصيل سياسى يعد المتطوعين لخوض غمار المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطانى، وانسحب العمال المصريون من خدمة القاعدة البريطانية بمنطقة القناة، واضطر المقاولون الذين كانوا يوردون للقاعدة ما تحتاجه من مواد غذائية ومستلزمات أخرى إلى الامتناع عن التعامل مع الإنجليز طوعا أو كرها، وبدأت عمليات الفدائيين ضد جيش الاحتلال تتصاعد واخذ زمام الأمور يفلت من يد حكومة الوفد التى تعاطفت مع حركة الكفاح المسلح، ولكنها أرادت أن تخضعها لإشرافها بحيث تستخدمها كأداة ضغط سياسى دون أن تتحول إلى "حرب شعبية" ضد الاحتلال قد تؤدى إلى ولادة نظام سياسى جديد.

بلوغ الإختمار الثورى مداه

وهكذا سمحت حكومة الوفد (على استحياء) بالكفاح المسلح وقدمت العون لبعض الفصائل وتغاضت عن مشاركة رجال الشرطة فى دعم الفدائيين وتغطية نشاطهم، كما تغاضت - فى بداية الأمر - عن معسكرات التدريب التى أقامتها بعض الأحزاب ثم ما لبثت أن وضعت ضوابط تخضعها لإشرافها ولا شك أن دور الشرطة فى منطقة القناة فى مساندة و دعم العمل الفدائى كان السبب الرئيسى وراء مذبحه 25 يناير التى تعرضت لها الشرطة وأدت إلى تفجر بركان الغضب الشعبى.

وهناك عوامل أخرى يجب أن نوجه إليها انتباه القارئ لعبت دورا مهما فى بلوغ الإختمار الثورى مداه، فإضافة إلى مأزق النظام السياسى وتقشى الفساد، وتدهور سمعه الملك كانت هناك الأزمة الاجتماعية الخانقة التى بلغت الذروة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية: البطالة واتساع نطاق الفقر وغياب الخدمات الأساسية مع تراكم الثروات فى أيدي النخبة الاجتماعية الحاكمة، وجاء التعبير عن الأزمة فى ظاهره القلق السياسى والاجتماعى الذى اتخذ صورة الإضرابات العمالية وحوادث تمرد الفلاحين ضد كبار الملاك التى قوبلت ببطش السلطة والمظاهرات المتكررة التى عمت القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى والتى بلغت ذروتها بالهتافات المدوية فى ساحة عابدين ضد الملك تطالبه - للمرة الأولى - بمغادره البلاد ومن ثم كان موقف الجماهير السلبى من حريق القاهرة الموجه ضد رموز السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى وضد الوجود الأجنبى له مما يبرره.

وقد لقي حريق القاهرة اهتماما كبيرا من جانب كل من تناولوا تاريخ تلك الحقبة بالدراسة سواء فى ذلك الكتاب الأجانب والمؤرخين المصريين بحثا عن القوه الخفية التى نظمت الحريق على هذه الصورة التى تشى بالخبرة ودقه التنظيم بمستوى لا يتوفر لأى فصيل من الفصائل السياسية المصرية، ويوحى بتورط جهة ما فى الترتيب والتدبير والتخطيط فهناك من أشاروا إلى الجهات التى استفادت من الحريق الذى أدى إلى إعلان حكومة الوفد الأحكام العرفية مما أتاح للملك فرصه طردها من الحكم، وتوقف الكفاح المسلح فى منطقه القناة فتتفس الإنجليز الصعداء، وبالتالي كان المستفيد من الجريمة الملك والإنجليز.

ولما كانت ثوره يوليو قد وقعت بعد ستة شهور من ذلك الحدث فهناك من أشار إلى "الضباط الأحرار" بإصبع الاتهام باعتبارهم أصحاب المصلحة فى إسقاط النظام، وأرجعه البعض إلى سخط "الرعاع" على النظام آخذين فى الاعتبار المظاهرات التى طافت وسط القاهرة وموقف الجماهير السلبى من الحريق وتعرض بعض المحال التجارية للسلب والنهب وسط الفوضى التى ضربت أطنابها حتى ما يقرب من منتصف الليل وقدم كل باحث من هؤلاء ما يدعم وجهه نظره من أدلة وقرائن.

الكفاح المسلح وكبح الجماع

فالإنجليز كانوا-دون شك- أصحاب المصلحة فى تصفية حركة الكفاح المسلح بعد ما نظروا بعين الشك إلى التأكيدات التى قدمها فؤاد سراج الدين -وزير الداخلية ورجل الوفد القوى- من خلال طرف ثالث إلى السفير البريطانى من أن حكومة الوفد لا تزال ترى فى التفاوض السبيل الوحيد لحل مأزق العلاقات المصرية-البريطانية، وان التعنت البريطانى فى المفاوضات دفعه دفعا إلى إلغاء المعاهدة، وأنها لا تشعر بالارتياح إزاء تفجر حركة الكفاح المسلح وتسعى لاحتوائها تمهيدا للعودة إلى مائدة المفاوضات. فقد كانت كل الشواهد تدل على أن حركة الكفاح المسلح قد خرجت من نطاق سيطرة الحكومة، وأوجد انسحاب العمال من العمل فى قاعدة قناة السويس وانقطاع الإمدادات عن القاعدة أزمة خانقة حاولت السلطات البريطانية حلها من مصادر خارج مصر (من بينها قبرص)، وزاد من حرج موقف القيادة البريطانية تعرض أمن القاعدة وأرواح جنودها لضربات كتائب الكفاح المسلح، وقد كشفت الوثائق البريطانية عن خطة وضعتها الحكومة البريطانية تحت اسم الكودى "روديو" (أى كبح الجماع) تتلخص فى عزل منطقة القناة عن مصر وإقامة حكم عسكري بريطانى فيها ثم تحريك القوات البريطانية على محورين احدهما من القناة والأخر من الإسكندرية بعد إنزال قوات بريطانية هناك فى حماية سلاح الجو الملكى البريطانى ويلتقى المحوران عند القاهرة، فيتم بذلك عزل الدلتا وإملاء ما يشاء الإنجليز من شروط على الحكومة التى يطلبون من الملك تنصيبها وقد أصبحت تلك الخطة جاهزة للتنفيذ انتظارا لتحديد ساعة الصفر فى الأسبوع الأول من يناير 1952.

المخابرات البريطانية والدور الخفى

ويبدو انه كان هناك ترتيب آخر تعده "المخابرات البريطانية" لتفجير الموقف المصرى من الداخل توفيراً لما تتطلبه خطة "روديو" من نفقات وما قد تسببه من مخاطر سياسية دولية فكان نشاط "جماعة أنصار الحرية" ذات الصلة بالمخابرات البريطانية الذى اتخذ صورة محاولة إشعال فتنة طائفية بإشعال النيران فى احدى كنائس السويس، وعندما طاشت سهامهم وتم احتواء الموقف دبوا حريق القاهرة بالصورة التى تم بها، وقد استند جميع من اعتبروا الإنجليز وراء الحريق إلى قرائن قوية تجعل دور المخابرات البريطانية واضحا فى تدبير الحريق، ولم يكن بين يدي أولئك الباحثين (محمد أنيس، طارق البشرى، جمال

الشرقاوى) عندما كونوا هذا الرأى معلومات عن خطة "رديو" التى كشفت عنها الوثائق البريطانية فيما بعد، والتى تجعل من تحرك "المخابرات البريطانية" لتفجير الموقف المصرى من الداخل مطالبا ملحا.

أما اتهام الملك بتدبير الحريق، فيستند إلى عدم ارتياحه للوفد بسبب حادث 4 فبراير 1942، حتى انه كان معترضا على قيام مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة الوفدية وحاول أن يسند تشكيلها إلى فؤاد سراج الدين، وكاد ينجح فى ذلك لولا اعتراض قادة الوفد، واستنكار النحاس لموقف سراج الدين مما جعل الأخير يلح على كريم ثابت (وسيط الملك) بضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة، وهو ما تم بالفعل، كذلك لم يشعر الملك بالارتياح عندما وضعه النحاس باشا فى مأزق لم يملك معه سوى الموافقة على توقيع المراسيم الخاصة بإلغاء المعاهدة. كما ضاق الملك ذرعا بما اعتبره موقفا سلبيا من جانب الحكومة فى مواجهة المظاهرات التى هتفت بسقوطه وطالبته بمغادرة البلاد.

تنسيق بين الملك والإنجليز

ومن القرائن التى تم الاستناد إليها فى توجيه الاتهام إلى القصر تلك الوليمة التى أُرجئت لموعدها يتفق مع إضرار الحريق والتأخر فى الاستجابة لطلب الحكومة بنزول الجيش إلى الشوارع للمحافظة على الأمن والنظام والسلبية التى واجه بها الجيش المتظاهرين، بل ومسارعة القصر إلى طرد الوفد من الحكم. ولم يستبعد هؤلاء أن يكون هناك تنسيق ما بين الملك والإنجليز فى هذا الصدد أو أن تكون فرق إضرار الحريق قد دربت واعدت بناء على خطه وضعها القصر، لم لا وأمر "الحرس الحديدى" الذى كونه الملك لاغتيال بعض الشخصيات السياسية كان معروفا.

أما اتهام "الضباط الأحرار" فقد جاء استنادا إلى قرائن ضعيفة كان صاحبها احمد أبو الفتح وجاءت فى الترجمة العربية لكتابه "مصر الناصرية" عاد فأنكرها فى حديثه إلى جمال الشراقوى واعتبرها "تخمينيه"، كما استند آخرون إلى مناسبتين خطب فيهما جمال عبد الناصر فأشار إلى أن جريمة حريق القاهرة رغم شناعتها إلا أنها جاءت تعبيراً عن ذروه أزمة النظام السياسى وقمة سخط الجماهير المصرية، وهو تحليل له وجاهته لم ينفرد به جمال عبد الناصر وحده، بل شاركه الرأى عبد الفتاح حسن باشا احد وزراء حكومة الوفد الأخيرة، وصفى فؤاد سراج الدين باشا ولذلك قصه تروى.

فى شتاء 1968 تمت لقاءات بين أستاذنا محمد أنيس وسراج الدين باشا فى قصره بجاردن ستى فى إطار خطة مركز تاريخ مصر المعاصر لتجميع شهادات الساسة القدامى وكنت بمصاحبة الدكتور محمد أنيس أسجل ما يدور من نقاش بقلمى، وكانت الجلسة مخصصة لمناقشة حريق القاهرة وحضرها عبد الفتاح حسن باشا، وعندما علق على مشاهدته لإهتراء خراطيم المطافئ بميدان الأوبرا بأن ذلك كان تعبيراً عن تهاوى النظام السياسى والاجتماعى استاء فؤاد سراج الدين لذلك واعتبره نوعاً من المبالغة. ومن

الجدير بالذكر أن فؤاد باشا نفى تماما التهمة عن الملك وحده، ورأى أن الإنجليز هم وحدهم وراء الحريق وان الملك استثمره لمصلحته.

فإذا كان عبد الناصر قد رأى فى موقف الجماهير السلبى من الحريق الذى وصفه بأنه كان جريمة شنعاء تعبيراً عن تفاهت سخط الجماهير وقمة الأزمة الاجتماعية، التى كانت محركاً لثورة يوليو، فلا يعنى ذلك أن للضباط الأحرار يدا فى ارتكاب جريمة كهذه.

حادث محلى صرف

ومن الغريب أن نجد عبد الرحمن الرافعى ينفرد بالقول بان حريق القاهرة كان حادثاً محلياً صرفاً ليس لأحد فيه دور بالتدبير أو التنفيذ. وأنه تم على أيدى جماهير "الرعاع" الذين خرجوا بالمظاهرات المعبرة عن الاحتجاج على مذبحه الشرطة بالإسماعيلية عن مسارها السلمى واتجهوا إلى التخريب والسلب والنهب. أما الأغلبية والقصر فقد كانوا مجرد منتفعين بالحادث. ووجه الغرابة فى ما انتهى إليه عبد الرحمن الرافعى أن ما توصل إليه من نتائج مشابهه لما توصلت إليه لجنة التحقيق التى شكلها السفير البريطانى برئاسة المستشار العمالى بالسفارة وعضوية بعض الدبلوماسيين وممثل للغرفة التجارية البريطانية وسكرتارية كين بويد الذى كان رئيساً للبوليس السياسى بوزارة الداخلية المصرية منذ الثلاثينات حتى نهاية الأربعينات. ويقع التقرير فى 58 صفحة من حجم الفولسكاب اطلعنا عليه فى الوثائق البريطانية السرية ويتضمن وصفاً تفصيلياً للحوادث من خلال شهود العيان الذين استمعت إليهم اللجنة وبيان بجميع المؤسسات التى أضررت من الحريق والخسائر البريطانية فى الأموال والأرواح، وانتهى التقرير إلى اعتبار حكومة الوفد المسئول المباشر عن الحريق بسبب إشعالها لروح العداء ضد الإنجليز، وتشجيعها المتطرفين على مقاومة الوجود البريطانى بالقوة مما جعل العناصر المعروفة بتعصبها ضد المسيحيين واليهود والأجانب تتحرك لإشعال الحرائق، واتفقت مع الحكومة فى ترجيح أن يكون وراء الحريق احمد حسين وحزبه ورجاله، ولكن ذلك تم فى رأى -اللجنة- بمباركة من حكومة الوفد بدليل وقوف الشرطة موقفاً سلبياً خلال الحوادث واشتراكهم فى المظاهرات. كذلك السلبية التى اتسم بها موقف الجيش عندما نزل إلى الشوارع لإقرار الأمن والنظام. وانتهى التقرير إلى أن خسائر الإنجليز كانت أقل من غيرهم مما يوحي بأن مثيرى الشغب كانوا يقصدون المصالح الأجنبية عمدة وليس الإنجليز وحدهم. وواضح أن التقرير بسعيه لإدانة حكومة الوفد، تجاوز عن دور اللواء محمد إبراهيم إمام "تلميذ كينى بويد" ورئيس البوليس السياسى الذى كان موجوداً فى موقع الأحداث فى مخالفة تعليمات وزير الداخلية بالتصدى للمظاهرات وغياب كبار الضباط فى وليمة الغداء بقصر عابدين. وعدم وجود ولاية للحكومة على الجيش الذى يأتزم بأمر الملك.

جمع أدلة لإدانة حكومة الوفد

ولعل القارئ يتساءل: إذا كان الحريق من تدبير الإنجليز فما معنى وجود لجنة التحقيق هذه، وما أهمية ذلك التقرير السرى الذى أعدته ؟

من المعروف أن الأعمال "القدرية" مصطلح شائع بين أجهزة المخابرات الكبرى، ويقصد به الخطط ذات الطابع الإجرامى التى تخدم الأهداف الأساسية لبلادهم دون أن تترك ورائها أثرا يمكن تتبعه. ولا شك أن المخابرات البريطانية لعبت دورا مهما فى تنفيذ هذه الجريمة مستخدمه فى ذلك عملاءها. سواء من كانوا أضاء فى جمعية أنصار الحرية الذى تشير الدلائل إلى صلتهم بهذا اللون من النشاط، أو رجالهم داخل البوليس السياسى المصرى وداخل القصر الملكى، فعمل بهذا الحجم يقتضى التنسيق على مستوى رفيع بين ما خططوا له ونفذوه، وبين من يغطون نشاط هؤلاء ويسهلون عملهم، ويضمنون لهم الانسحاب بسلام، وهم أنفسهم الذين عليهم البحث عن كبش فداء تعلق التهمة فى رقبتة وهو ما فعله احمد مرتضى المراغى باشا وزير الداخلية ورجل الإنجليز فى قرار الاتهام الموجه ضد احمد حسين وبعض أعوانه وعناصر ممن شاركت فى السلب والنهب. لقد بذل صاحب هذا المقال جهدا فى الوثائق البريطانية بحثا عن أى صلة بين المخابرات البريطانية وحريق القاهرة وكان من المنطقى ألا يعثر فى الوثائق على اثر لذلك الدور فى الوثائق المسموح بالإطلاع عليها. وتقرير لجنة التحقيق التى شكلتها السفارة البريطانية بالقاهرة لا يعنى أن أعضاءها لا يدركون ذلك. فالنتيجة التى توصلوا إليها كانت مطلوبة بالحاح. وهو جمع أدلة الإدانة لحكومة الوفد والتأكد من أن خسائر الإنجليز محدودة قياسا بالخسائر التى لحقت بالمصالح الأجنبية الأخرى.

أصابع الاتهام تشير للإنجليز

إن استقرار الأحداث التى شهدتها مصر منذ حريق 1951 حتى حريق القاهرة تجعل أصابع الاتهام تشير إلى الإنجليز كفاعل اصلى، وإلى عملائهم فى البوليس السياسى المصرى وداخل القصر كمشريك. أما الحدث نفسه فكان تعبيرا عن تداعى النظام السياسى والاجتماعى كله. بعد ما عجز عن تحقيق الاستقلال الوطنى بطريق التفاوض وعن بناء اقتصاد وطنى خارج إطار التبعية لرأس المال الأجنبى، ووقفت النخبة السياسية المسيطرة على الحكم ضد كل الأفكار والمشروعات التى طرحت لحل الأزمة الاجتماعية التى تفاقمت منذ الحرب العالمية الثانية. هذا فضلا عما تركته نكبة فلسطين عام 1948 من جرح عميق فى الروح الوطنية. لذلك لم تهتم الجماهير التى شهدت حريق القاهرة بمحاولة إنقاذ المؤسسات التى تعرضت للحرق، فقد كانت كلها رموزا للسيطرة الأجنبية على مقدرات البلاد، بل كان وسط المدينة الذى شهد الحريق يمثل مصر الأخرى التى تشعر الجماهير بغربه فيها. ولم يكن مسلك جنود الشرطة والجيش من تلك الأحداث تجسيدا لرؤية الجماهير التى جاءوا من بين صفوفها لمجتمع وسط المدينة بكل ما تحمله تلك الرؤية من معان. بل كان الملك فاروق نفسه يدرك تماما أن النظام

السياسى الذى يقف على قمته يتهاوى تحت أقدامه، فراح يعد العدة لثورة قادمة، ويتهيأ للحياة فى المنفى بتهرب جانب كبير من أمواله إلى الخارج بمساعدة رجله إلياس أندراوس وكان يؤكد لخلصائه أن أيامه أصبحت معدودة، وان مستقبل النظام فى كف القدر.

وقد شجع حريق القاهرة الضباط الأحرار على التفكير بالانقلاب العسكرى الذى كان مقررا له فى تقدير جمال عبد الناصر عام 1955 بعدما أصبحت الظروف المتردية حافزا قويا للتحرك الثورى لتقويض أركان النظام، فكانت ثورة يوليو 1952 نتيجة منطقية لتلك الأحداث.